الاستشراف من متطلبات تحقيق التنمية المستديمة: الجزائر نموذجا (2010-2018م)

Foresight is one of the requirements for achieving sustainable development: Algeria as a model (2010-2018 AD)

معاندي أمينة*

مخبر الابتكار والتحليل الاقتصادي LARIEF، جامعة عنابة – الجزائر

amina.maandi@univ-annaba.org

بن عامر زين الدين

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2- الجزائر

Zineddine.benameur@univ-constantine.dz

تاريخ الإستلام: 2024/01/16 تاريخ القبول: 2024/03/22 تاريخ النشر: 2024/05/02

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الورقة تحليل واقع الاستشراف والتنمية المستديمة في الجزائر خلال الفترة 2010م-2018م وذلك من خلال التأصيل النظري للمصطلحين أولا، ثم العمل على تبيين الجانب التنظيمي والتنظري للاستشراف والتنمية المستديمة في الجزائر، ثم العمل في الأخير على تتبع مسار مجموعة من مؤشرات قياس التنمية المستديمة الاقتصادية منها، الاجتماعية والبيئية، لرصد مستوى التقدم المحقق في مجال التنمية المستديمة انطلاقا من الجهود الاستشرافية المبذولة في الجزائر.

وقد بينت الدراسة تحسن في بعض مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر خصوصا الاقتصادية منها للاستفادة من الطفرة النفطية المسجلة في السنوات الأولى للدراسة، مع تسجيل الكثير من المؤشرات السلبية خصوصا الاجتماعية منها والبيئية، ويعود ذلك لغياب الرؤية الاستشرافية الواضحة، ونظرة المسؤول القاصرة والقصيرة لمختلف القضايا، والعمل على علاج المشاكل حال وقوعها، وعدم الاستباق وأخذ المبادرة والشعبوية في التسيير وغياب الإرادة القوية لتحقيق التنمية المستديمة.

الكلمات المفتاحية: استشراف، تنمية، تنمية مستديمة، مؤشرات التنمية المستديمة،

تصنيفات JEL: O210،O01

Abstract:

We triedThrough this paper, to analyze the reality of foresight and sustainable development in Algeria during the period 2010 AD - 2018 AD, through the theoretical foundation of the two terms first, then working to clarify the organizational and theoretical aspect of foresight and sustainable development in Algeria, and then finally working to trace the path of a group of Indicators for measuring sustainable economic development, including social and environmental ones, to monitor the level of progress achieved in the field of sustainable development based on the forward-looking efforts undertaken in Algeria.

The study showed an improvement in some indicators of sustainable development in Algeria, especially economic ones, to benefit from the oil boom recorded in the first years of the study, while recording many negative indicators, especially social and environmental ones, and this is due to the absence of a clear forward-looking vision, and the official's limited and short view. For various issues, working to solve problems as soon as they occur, not being proactive and taking the initiative, populism in management, and the absence of a strong political will to achieve sustainable development.

keywords: Foresight, sustainable development, sustainable development indicators,

Jel Classification Codes:O01 ،O210

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إذا كان الفكر الاستشرافي والذي ظهر بعد نهاية الحرب العالية الثانية ليصبح فيما بعد منهجا علميا قائما بحد ذاته وحاول مختلف العلماء ومن مختلف الجنسيات الاعتماد عليهلرسم خطط تخرج بلدانهم من حالة ما بعد الحرب إلى مستقبل أفضل فإن جذوره تعود لعصور قديمة كان فيها الاستشراف تنجيما وتنبأ، وقد أدى الاستشراف دورا هاما في الحياة البشرية على مر العصور ويشمل الاستشراف جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، النفسية والتعليمية.

ومع ظهور التنمية المستديمة في ثمانينات القرن الماضي وزيادة الاهتمام بها من قبل مختلف المنظمات والهيئات الدولية فقد سارعت شتى الدول إلى سن مختلف القوانين والتشريعات والتوقيع على مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي اعتمدها المجتمع الدولي لأجل تعزيز التنمية المستديمة، ولما كانت هذه الأخيرة تهتم بتلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها فإن الاستشراف هنا يعتبر الأداة الفاعلة في سبيل تحقيق ذلك على اعتبار الاستشراف فن وعلم تشكيل المستقبل وانطلاقا من ذلك:

ما هو الدور الذي لعبه الاستشراف في تحقيق التنمية المستديمة فعليا؟ وما هو الدور المرجوا منه؟.

1.1. التساؤلات الفرعية:

- ماذا نعني بالاستشراف؟؛
- ماذا نعني بالتنمية المستديمة؟؛
- ما هي أهم مؤشرات قياس التنمية المستديمة؟؛
- ماهو حال الاستشراف والتنمية المستديمة في الجزائر من الناحية التنظيمية والتنظيرية؟؛
- ما هو مستوى التقدم المحقق في مجال التنمية المستديمة انطلاقا من الجهوذ الاستشرافية المبذولة في الجزائر؟.

2.1. الفرضيات:

- لا يمكن الوصول للتنمية المستديمة من دون الاعتماد على الاستشراف؛
- إن الدور المرجو من الاستشراف هو وضع الخطط الاستباقية وتنبيه وتحذير صناع القرار مسبقا؛
- للتنمية المستديمة العديد من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛
- ربما ليس هناك اهتمام كبير بالاستشراف في الجزائر بدليل وجود الكثير من المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي يعاني منها البلد.

3.1. أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم مؤشرات قياس التنمية المستديمة؛
- تسليط الضوء على الاستشراف والتنمية المستديمة في الجزائر؛
- تحليل القواعد التنظيمة للتنمية المستديمة ومدى مطابقتها للواقع؛
- تحليل الاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستديمة في الجزائر للتعرف على واقعها؛
- التوصل إلى مستوى التقدم المحقق في مجال التنمية المستديمة انطلاقا من الجهوذ الاستشرافية المبذولة في الجزائر.

4.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية التنمية المستديمة التي أصبحت تشغل مخططات أغلب الدول على اعتبار أنها تلم بجميع الجوانب والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فكان لابد من وضع خطط واستراتيجيات استشرافية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة وتحقيق أهداف التنمية المستديمة.

51. منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذا المقال لثلاثة محاور رئيسية حيث نتعرف في المحور الأول على التنمية المستديمة تعريفها، دعائمها، أهدافها ومؤشرات قياسها، ونتناول في المحور الثاني التأصيل النظري للاستشراف، في حين خصصنا المحور الثالث والأخير للاستشراف والتنمية المستديمة في الجزائر نظريا وعمليا، وذلك من خلال استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الموضوع.

2. محاور الدراسة

أولا: التنمية المستديمة مستقبل الأمم الاقتصادي والاستراتيجي

❖ **تعريفه التنمية المستديمة**

لغة:

في لسان العرب وجد الفعل استدام من الفعل الثلاثي دوم والذي معناه الاستمرار والمواظبة والمحافظة على الشيء.(العرب، 1972، صفحة 213)

وقد لوحظ الاعتماد على مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير بدل التنمية المستديمة وفي الحقيقة إن مصطلح التنمية المستديمة هو الاستعمال الأمثل من الناحية اللغوية ولا يمكن اعتبار المصطلحين مرادفين فالتنمية المستديمة (صيغة اسم المفعول) هي الأكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) وبعبارة أدق فإن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها.(غنيم، 2006، صفحة 7)

إصطلاحا

يجدر بنا هنا التمييز بين النمو والتنمية والتنمية الشاملة والتنمية المتكاملة والتنمية المستديمة

- فالنمو هو تغير إيجابي في مجموعة من المؤشرات في دولة ما خلال فترة زمنية معينة؛
- والتنمية هي الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة؛(سوفي، 2013، صفحة 3)
- والتنمية الشاملة تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وما يعاب عليها هو الاهتمام بكل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الآخر الأمر الذي أخر تحقيق الأهداف المرجوة ودفع بظهور التنمية المتكاملة كحتمية؛
- التنمية المستديمة: التنمية المستديمة كمصطلح ظهر في ثمانينات القرن الماضي ويعني فلسفة تنموية جديدة تساعد على إيجاد حلول للمشكلات البيئية المتفاقمةمع ترك أصول للأجيال المقبلة؛
- عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستديمة في تقريرها سنة 1987 بأنها "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاص" (تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، صفحة 83) فالتنمية المستديمة بعبارة أخرى هي المساوات والعدالة بين الأجيال الحاضرة والمقبلة.

❖ **دعائم أو أبعاد التنمية المستديمة**

للتنمية المستديمة ثلاثة دعائم أو أبعاد رئيسية و يجب العمل على إحداث تكامل بين هذه الدعائم الثلاث للوصول إلى رفاهية الإنسان المنشودة، فالتنمية المستديمة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تهم أيضا وبشكل متوازن بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية،(غنيم، مرجع سبق ذكره، الصفحات 13-15)وهذه الأبعاد الثلاث هي:(دواي، 2022، الصفحات 11-13)

- **البعد الاقتصادي**: والذي يعني الاستهلاك العقلاني أو الأمثل للموارد الطبيعية على مستوى الدول المتقدمة لأنها المتسبب الأول لمشاكل التلوث البيئي في حين يجب على الدول السائرة في طريق النمو استغلال تلك الموارد لتحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر والبطالة .
- والتنمية المستديمة في بعدها الاقتصادي تعني بشكل عام تحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر وأن يتلائم النمو مع الحفاظ على البيئة مع الحد من التفاوت في الدخل والعمل على ضمان عدم تخلف أية دولة أو مجتمع عن الركب.
- **البعد البيئي**: ويعني أن هناك تحدي كبير في إدارة المواد الطبيعية يتمثل في تلبية حاجات الأجيال الحالية من هذه الموارد دون المساس بقدر الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها هي كذلك، ولا يكون هذا إلا من خلال الوصول بالأجيال الحالية إلى درجة عالية من الوعي، وبصفة عامة يجب العمل على إيقاف التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- **البعد الاجتماعي**: ويعني أنه يجب العمل على توفير كامل احتياجات الإنسان من العمل والغذاءوالتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي، وعند توفير هذه الاحتياجات، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل أيضا احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوعالثقافي و الاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهمفي تقرير مستقبلهم والعمل على منع الهجرة نحو المدن وإبطاء النمو الديموغرافي الذي يعتبر من الناحية النظرية وفق المنظرين للتنمية المستديمة عامل ضغط على الموارد الطبيعية.

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع المستدام (sustainable community) هو المجتمع الذي يزدهر لأنه يبني توازنا فعالا مدعما بالتبادل بين الرخاء الاجتماعي والفرص الاقتصادية وجودة البيئة، أي بعبارة أخرى يكون سليم بيئا ومنتج اقتصاديا و عادل اجتماعيا.

❖ **أهداف التنمية المستديمة من منظور الأمم المتحدة**

يمكن حصر أهداف التنمية المستديمة فيما يلي:(تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2014، صفحة 2)

- العمل على جعل كل مواطن يعيش في بيئة نظيفة وصحية ومنتجة وعدم ترك أي شخص متخلف عن المسيرة والقضاء على الفقر؛
- تعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال الاستثمار بشكل كبير في الوظائف اللائقة والمجدية مثل الطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة والتجديد الإيكولوجي وإدارة النفايات؛
- ضمان تحقيق رفاه طويل الأجل للإنسانية بدون استنزاف موارد الكوكب أو إنجاز قدر أكبر وأفضل بموارد أقل؛
- تحويل أنماط الاستهلاك ليتم الاستهلاك بشكل أفضل وبطريقة أكثر أمانا دون إبطاء معدل النمو المستدام؛
- إعطاء دفعة للاستثمارات الكبرى لاستعادة رأس المال الطبيعي وتحويل البنية الأساسية للحصول على خدمات لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

❖ **مؤشرات قياس التنمية المستديمة**

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التطور في مجال التنمية المستديمة غير أن المؤشرات التي طورتها لجنة التنمية المستديمة في الأمم المتحدة و التي تسمى عادة بمؤشرات "الضغط والحالة والاستجابة" Pressure- state- response Indicators هي الأكثر دقة وشمولية وهي الأقدر على عكس حقيقة التنمية المستديمة وتنقسم تلك المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات حسب تعريف التنمية المستديمة وحسب أبعادها وهي الاقتصادية، البيئية والاجتماعيةو أهمية هذه المؤشرات ترجع إلى قدرتها على تبيين مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى ومقارنة الدولة ذاتها مع ما كانت عليه من قبل، وبالتالي متابعة التغيرات المسجلةلمعرفة مدى التقدم المحققأو التراجع المسجل للوصول في الأخير إلى معرفة هل تسير هذه الدولة في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستديمة أم أنها لا زالت متباطئة أو مترددة كما هي معظم دول العالم وهذه المؤشرات هي:(لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية لعام 2030م، 2015، الصفحات 1-28)

- **المؤشرات الاقتصادية:** وهي مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تهتم بقياس حجم الدخل ومعدل النمو وحجم استهلاك الطاقة والمواد الخام ونسب المديونية والنسب المعبرة عن الحالة المالية للبلد بصفة عامة.
- **المؤشرات الاجتماعية:** هي مختلف المؤشرات التي تعبر عن المساواة والعدالة الاجتماعية وأهمها مؤشر الفقر والأمن والسكن ومؤشر النمو الديموغرافي ومؤشر المساوات في النوع الاجتماعي والذي يقاس من خلال إجراء مقارنة بين معدل أجر المرأة ومعدل أجر الرجل، ومؤشر الصحة العامة والذي يقاس بحالة الصحة والتغذية، ومؤشر التعليم والذي يقاس بمستوى التعليم ومحو الأمية.
- **المؤشرات البيئية:** وهي مختلف المؤشرات التي تهتم بحماية الأراضي والبحار والمحيطات والمياه العذبة...الخ والمؤشرات التي تقيس حجم التغير المناخي ونوعية الهواء، والمؤشرات التي تقيس مدى الحفاظ على الغطاء النباتي وحماية الكائنات الحية وهناك الكثير من المؤشرات الأخرى.

ثانيا: التأصيل النظري للاستشراف باعتباره علم المستقبل

❖ **تعريف الاستشراف**

لغة: جاء في لسان العرب "أشرف الشيء: علا وارتفع، وتشرف الشيء واستشرفه أي وضع يده على حاجبه كالذي يستظل من الشمس حتى يبصر الشيء ويستبينه")ابن منظور لسان العرب(171 .p. 1993, ،. ويطلق الاستشراف أيضا للدلالة على "الشرف وهو الموضع العالي يشرف على ما حوله"(ابن منظور مرجع سابق)

إصطلاحا: للاستشراف عدت تعاريف نذكر ما نراه منها أكثر دقة من غيره.

"يعتبر الاستشراف فن وعلم تشكيل المستقبل وهو مهارة عملية تتضمن رسم نهج استباقي واعتماد سيناريوهات يمكن تحويلها إلى واقع ملموس يرتقي بالعمل الحكومي على أسس ومعايير مبتكرة".(أحمد ذوقان الهنداوي وآخرون، 2017، صفحة 23)

والاستشراف كذلك هو "عبارة عن نهج منظم، تشاركي متعدد التخصصات لاستكشاف القوى الدافعة للتغيير والبدائل المستقبلية التي تتراوح ما بين المدى المتوسط إلى المدى البعيد"(الكعبي، 2018م، صفحة 12)

كما أن الاستشراف هو "علم جديد يحاول وضع احتمالات محتملة الحدوث، كما يهتم بدراسة المتغيرات التي تؤدى إلى حدوث هذه الاحتمالات وتحقيقها، فعلم المستقبل يهدف إلى رسم صور تقريبية محتملة للمستقبل بقدر المستطاع"(نصحي، 2011)

❖ **خطوات الاستشراف**

إن للاستشلاف أربعة خطوات رئيسية هي:(أمين، 2018، الصفحات 22-23)

- **القيام بالتحليل الرجعي:** للقيام بدراسة استشرافية للمستقبل لا بد من الرجوع للماضي لفهم الامتداد التاريخي لأي مشكلة وهو ما يسمى بالتحليل الرجعي Retrospective والهدف هو معرفة جذور المشكلة وكيف تكونت وبما تتأثر، وهذا أمر ضروري لفهم المشكلة أو الظاهرة في الوقت الحالي.
- **فهم الحاضر:** بعد القيام بالتحليل الرجعي تأتي مرحلة دراسة الظاهرة في الوقت الحالي والتي تعني بناء صورة متكاملة عن هذه الظاهرة من مختلف الجوانب الكمية والنوعية وبشكل مفصل وعميق يشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية...الخ، وتكون هذه الصورة متحركة وتوضيحية، متحركة تعني تأخذ بعين الاعتبار كل ما له تأثير على المستقبل من الميول والوقائع، وتوضيحية يعني تبين آلية التطور والفاعيلن.
- **توقع التغير مستقبلا:** ويعنيتقصي المستقبل المرغوب فيه والتنبأ بالأخطار الواجب تلافيها أو الاستعداد لها ولتأثراتها، وذلك من خلال تحليل تفصيلي لقيود المستقبل.
- **المساعدة على اتخاذ القرار:** في هذه المرحلة من مراحل الاستشراف أو المقاربة الاستشرافية يتم تقديم الفرضيات أو السيناريوهات المحتملة لمتخذ القرار بهدف إنارة الطريق حول الظاهرة محل الدراسة، بحث تكون هذه السيناريوهات متعلقة بشروط التطور أو شروط تجنب المخاطر المحتملة.

❖ **خصائص الاستشراف**

إن أهم ما يميز الاستشراف عن غيره هي الخصائص الأربعة التالية:(- أحمد ذوقان الهنداوي وآخرون، مرج سبق ذكره، ص27.)

- **موجه بالعمل:** والمقصود هنا أن الاستشراف ليس تأمل لتطورات المستقبل أو تحليلها فقط بل عملية تشكيل للمستقبل من خلال دعم العاميلن، ولذلك لا يمكن اعتبار أي شكل من أشكار الدراسات المستقبلية عملية استشرافية ما لم يتم ربطها بالأفعال الممكنة مستقبلا لتشكيل المستقبل؛
- **منفتح على المستقبل البديل:** الاستشراف أولا ينطلق من فكرة أن المستقبل ليس محتوم أي أن المستقبل يتطور في اتجاهات مختلفة وهذه الاتجاهات يمكن العمل على تشكيلها بالقرارات المتخذة اليوم، ومعنى ذلك هناك فرصة للوصول للمستقبل المرغوب لأن هناك حرية معينة في الاختيار والمفاضلة بين المستقبليات؛
- **تشاركي:** والمقصود بأن الاستشراف يقوم به عدد كبير من المختصين والأكاديميين من مختلف التخصصات المتعلقة بالقضايا المطروحة، وفي الأخير تنشر نتائج عملية الاستشراف لأجل الحصول على التغذية الرجعية أو ردود أفعال الجمهور؛
- **متعدد الاختصاصات:** أي أن المشاكل التي نواجهها لا يمكن فهمها بشكل كامل إذا تم ربطها ببعد واحد لذلكلا بد أن يقدم الاستشراف طريقة تستحوذ على الحقائق في مجملها مع جميع المتغيرات التي تأثر فيها.

❖ **أهداف الاستشراف:**(نعيمة، 2013، صفحة 14)

- العمل على اكتشاف المشكلات قبل وقوعها وهذا مهم لأمرين أولا العمل على الحيلولة دون وقوعها وثانيا التقليل من آثارها في حال وقوعها من خلال الاستعداد لها وتوفير كامل الإمكانيات لمواجهتها، وبالتالي الاستشراف هنا هو الإنذار المبكر والاستعداد للمستقبل والمشاركة فيه، أي نكون فاعلين في المستقبل وليس متأثرين وحسب؛
- توضيح كامل الاختيارات الممكنة والعمل على المفاضلة بينها، حيث يخضع كل اختيار للفحص لمعرفة مالذي سينتج عنه في حال جعل هذا الاختيار هو القرار، ما الذي سينتج عنه من نتائج وتداعيات سواء إيجابية كانت أو سلبية؛
- الاستشراف يساعد على اكتشاف الطاقات الكامنة بشتى صورها والتي يمكن أن تتحول إلى طاقات فعلية مستغلة، وهذه الطاقات الجديدة تفتح آفاق ومسارات جديدة تساعد على تحقيق ما نصبوا إليه ومواجهة تحديات المستقبل؛
- بناء رؤية استشرافية تساعد على اتخاذ القرارات من خلال الأخذ بعين الاعتبار التقاطعات في تسيير وضعية معطاة، وهذه الأداة تأخذ القطعية في تصور الأحداث.

ثالثا: الاستشراف والتنمية المستديمة في الجزائر

❖ **الاستشراف في الجزائر 2010-2018م**

إن المتتبع لكرونولوجيا تاريخ وزارة الاستشراف في الجزائر منذ سبعينات القرن الماضي إلى اليوم يرى عدم الاستقرار في الوزارة سواء في الشخصيات التي تتداول على رأس الوزارة أو حتى وجود الوزارة أصلا من عدمه، فأحيانا يتم استحداث وزارة مستقلة تهتم بالاستشراف وأحيانا أخرى كتابة دولة لدى وزارة ما أو وزارة منتدبة أو حتى مديرية عامة، فما تكاد تتبلور أفكار استشرافية لمستقبل أفضل إلا وتلغى الوزارة أو كتابة الدولة وتختفي معها تلك الأفكار أو الدراسات التي أنجزوها وتظهر الوزارة في زمن آخر لتأتي وجوه جديدة تعيد الدراسات التي قام بها من قبلهم ويحدث مع الوزارة دوما ما حدث مع من قبلها.

وخلال سنوات الدراسة 2010-2018م مرت وزارة الاستشراف بالمراحل التالية:

- سنة 2010 استحداث وزارة الاستشراف والإحصائيات وتعيين حميد تمارعلى رأسها؛
- سنة 2014 استحداث وزارة منتدبة لدى وزارة المالية مكلفة بالميزانية والاستشراف على رأسها بابا عمي بدل وزارة الاشراف والإحصائيات؛
- 2016 اختفا الوزارة المنتدبة لدى وزارة المالية المكلفة بالميزانية والاستشراف وظهور وزارة منتدبة لدى وزارة المالية مكلف بالإقتصادالرقمي وعصرنة الأنظمة المالية وعلى رأسها بوضياف معتصم؛
- 2018 ظهور المديرية العامة للاستشراف التابعة لوزارة المالية.

وعند بحثنا عن تلك الوزارات المتعاقبة أو المديريات أو عن مواقعها الالكترونية أو عن دراساتها فإننا لم نجد لها أثرا كأن تلك الوزارات لم تكن من قبل، حتى عند البحث عن موقع الوزارة المنتدبة للاحصائيات والاستشراف والتي استحدثة في عهد الرئيس الحالي وجعل على رأسها بشير مصيطفى والذي استبشر به المختصون فإنك لن تجده فقد اختفى الوزير وزارته وموقع الوزارة على محركات البحث بشكل سريع وبشكل يطرح أكثر من استفهام.

ولذلك يمكن الحكم على أنه ليس هناك عمل استشرافي علمي مستمر في الجزائر وبالتالي كل مشاريع البلد وكل أعمال الحكومات المتعاقبة هي أعمال عشوائية يحرص فيها المسؤول على إرضاء الشارع والتركيز على الحلول المؤقتة في مختلف القضايا والأمثلة عن ذلك كثيرة جدا، والأقرب إلى الأذهان تعامل الدولة مع جائحة كورونا والتي أظهرت ضعف قطاع الصحة وضعف الرعاية الصحية والمجال لا يسمح بالتفصيل في ذلك، يمكن أيضا النظر إلى تعامل الدولة مع حرائق الغابات والتي

أظهرت عدم استفادة الدولة من التجارب حتى لا نقول الاستشراف، حيث في كل سنة نجد صعوبة في إطفاء الحرائق واقتناء طائرات مخصصة لذلك والنتيجة خسائر كبيرة، والتنمية المستديمة لن تخرج عن هذا السياق وسنحاول في العناصر المقبلة تبيين واقع التنمية المستديمة في الجزائر انطلاقا من الجهود الاستشرافية المبذولة.

❖ **التنمية المستديمة على المستوى التنظيمي والتشريعي في الجزائر**

إن الجزائر ومنذ بدء عملية التفاوض في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة، تساهم بفعالية في الجهد الجماعي الهادف إلى تنفيذ مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي اعتمدها المجتمع الدوليلأجل تعزيز التنمية المستديمة ولأجل ذلك نجد الجزائر سباقة إلى سن القوانين وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للتنمية المستديمة للبلد بغرض تحسين الرعاية الصيحة ونوعية الحياة والحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية وتحسينها، والحد من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية وحماية البيئة الإقليمية والعالمية ومن الأمثل على تلك القوانين نجد:(الندوة الجهوية لجامعات الوسط، 2021)

- القانون رقم 03-10 الصادر في 2003/07/19 بشأن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بإدارة النفايات والرقابة عليها والتخلص منها؛
- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتعزيزه؛
- القانون رقم 04-03 الصادر بتاريخ 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتخطيط والتنمية المستدامة للإقليم؛
- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه؛
- القانون رقم 02-08 الصادر في 2002/08/05 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها؛
- القانون رقم 04-20 الصادر بتاريخ 2004/12/24 المتعلق بمنع وإدارة المخاطر في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 06-06 الصادر بتاريخ 2006/20/02 الخاص بقانون توجهات المدينة؛
- القانون رقم 06-07 الصادر في 2007/05/13 المتعلق بإدارة وحماية وتنمية المساحات الخضراء؛
- القانون رقم 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 والمتعلق بالتوجه الفلاحي؛
- القانون رقم 08-05 المؤرخ في 2008/02/23 الذي يعدل ويكمل القانون رقم 98-11 المتعلق بقانون التوجيه والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- القانون رقم 09-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتنمية والتخطيط العمراني؛
- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 85/02/16 المعدل والمتمم والمتعلق بحماية وتعزيز الصحة؛
- القانون رقم 87-17 الصادر في 87/8/1 المتعلق بحماية الصحة النباتية؛
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 آب 2008 بشأن التوجيه الزراعي؛
- القانون رقم 09-03 الصادر بتاريخ 09/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش؛

- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008 والذي يدعوالتعزيز إمكانية تتبع المنتجات وأنظمة التكيف وكذلك مراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها؛
- قانون التعدين رقم 01-10 المؤرخ في 2001/07/03؛
- القانون رقم 01-13 المؤرخ في 2001/08/07 المتعلق بتوجيه وتنظيم النقل البري في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 98-06 المؤرخ في 1998/6/27 والذي يحدد القواعد العامة للطيران المدني؛
- القانون رقم 02-09 الصادر في 2002/08/05 المتعلق بحماية وتعزيز المعاقين؛
- القانون رقم 01-14 المؤرخ في 2001/08/19 المتعلق بالسلامة والوقاية على الطرق؛
- القانون رقم 08-07 المؤرخ 23 فبراير 2008 المتعلق بالإرشادات الخاصة بالتدريب والتعليم المهنيين.

إن الملاحظ أن الإطار التشريعي والتنظيمي للتنمية المستديمة في الجزائر ممتاز وأن الجزائر تواكب الركب في الإطار القانوني المتعلق بالتنمية المستديمة، وفي التوقيع على مختلف المعاهدات الدولية الرامية لحماية البيئية مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالتوازي مع الجانب البيئي.

❖ التنمية المستديمة على أرض الواقع في الجزائر

- المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستديمة في الجزائر

الجدول رقم1: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستديمة في الجزائر

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو بالحجم للناتج الداخلي الخام بالمائة	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.5	3.2	1.3	1.2
معدل نمو الإنتاج الزراعي بالمائة	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	2.0	1.8	0.6	3.5
رصيد الميزان التجاري 10 أس 9 بالدولار	18.2	25.96	20.16	9.72	0.32	-5.2	20.1-	-14.4	-7.4
رصيد ميزان المدفوعات 10أس 9 بالدولار	15.3	20.1	12.0	0.13	-5.88	-10.5	-26	-21.7	-15.8
خدمات الديون/إيرادات الصادرات بالمائة	1.1	0.8	1.1	0.8	0.4	0.8	1.0	0.5	0.4

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصاء.

تحليل المعطيات الوارد في الجدول السابق:

عموما لقد سجلت الجزائر نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي خلال فترة الدراسة 2010-2018م وهو ما نلاحظه من خلال معدل النمو الإيجابي طوال سنوات الدراسة، وهذه النتائج الاقتصادية الإيجابية سجلت بالخصوص في سنوات 2008-2013م، والتي سجل البترول فيها أسعار قياسية ناهزت 127 دولار للبرميل ومن المعلوم أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مفرطة للمحروقات ولذلك وابتداء من سنة 2014م والتي وافقت انخاض في أسعار البترول فإننا لا حظنا تراجع كبير بل عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات إلى غاية السنة الأخيرة للداسة أي 2018م.

ولقد استفادت الجزائر من الطفرة النفطية في سداد ما عليها من ديون وهو ما يلاحظ في الجدول السابق من النسب المتدنية لخدمة الديون خلال جميع سنوات الدراسة، حيث من المعلوم أن المديونية في الجزائر انخفضت بشكل كبير بين 1995 و2005م من 83.5 إلى 5.2 بالمائة من إجمالي الدخل القومي.

من النتائج الاقتصادية الإيجابية المسجلة في الجزائر خلال سنوات الدراسة التحسن المستمر في معدل نمو الإنتاج الزراعي باستثناء سنتي 2016 و2017م والتي شهدت فيها البلاد تراجع في منسوب الأمطار، وهذه من السلبيات الواجب الإشارة إليها فرغم النتائج الإيجابية المسجلة إلا أن الزراعة في الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على الأمطار دون الاعتماد على أساليب أخرى للسقي.

❖ **المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستديمة في الجزائر**

الجدول رقم2: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستديمة في الجزائر

المؤشر	2010م	2011م	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأساتذة	350 ألف	369 ألف	386	396	411	419	427	434	443
عدد التلاميذ	7.3مليون	7.5 مليون	7.7	7.8	7.9م	8	8.1	8.3	8.3
طبيب واحد لكل	610 نسمة	600 نسمة	590	578	566	550	545	529	521
الأجر الأدنى	15000دج	15000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000
النمو الديموغرافي	35.9 مليون	36.7	37.4	38.2	39.1	40.1	40.8	41.7	42.5
معدل البطالة بالمائة	10	10	11	9.8	10.6	10.5	10.5	11.7	11.7
المؤمنون اجتماعيا	8.4 مليون	8.8م	9.2م	9.9	10.6	11.3	11.9	12.3	12.0

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصاء

تحليل المعطيات الوارد في الجدول السابق:

عموما سجلت الجزائر نتائج سلبية على المستوى الاجتماعي، حيث لاحظنامن خلال المعطيات الوارد في الجدول السابق أن هناك انخفاض في المستوى المعيشي، لأن معدلات البطالة كانتمستقرت في حدود 10 بالمائة طوال سنوات الدراسة، أضف إلى ذلك أن الأجر الأدنى لم يتم مراجعته طوال سنوات الدراسة والذي قدرة إلى غاية 2018 بـ 18000دج، ومن المعلوم أن البلد يسجل مستويات تضخم كبيرة، وهذا يعبر بوضوح عن انخفاض في القدرة الشرائية للمواطن، أضف إلى كل ذلك أن عدد المؤمنين اجتماعيا وإن كان في تزايد مستمر طوال سنوات الدراسة إلا أنه مؤشر سلبي على اعتبار أن نسبة المؤمنين إلى نسبة النمو الديموغرافي في تراجع مستمر، و أن عدد غير المؤمنين في تزايد وإن زاد عدد المؤمنين إجتماعيا.

بالنسبة للتعليم في البلد اعتمدنا على مؤشر عدد الأساتذة والملاحظ أن عددهم في ارتفاع مستمر، إلا أن هذا مؤشر سلبي، لأن عدد التلاميذ يتزايد بشكل أكبر من تزايد عدد الأساتذة، وإن تغطية الأساتذة للتلاميذ سنة 2010 أحسن من تغطيتهم لهم سنة 2018، وإن كان في الظاهر عدد الأساتذة سنة 2018م أكبر بكثير مما كان عليه سنة 2010م.

بالنسبة للرعاية الصحية والمعبر عنها هنا بطبيب واحد لكل نسمة فقد لاحظناوجود تحسن مستمر في نسب هذا المؤشر حيث أنهفي سنة 2010م كان هناك طبيب واحد لكل 610 نسمة، وفي سنة 2018م طبيب واحد لكل 521 نسمة، وهذا التحسن سجل رغم تزايد السكان بأكثر من 7 مليون نسمة، وهدا أمر إيجابي بالفعل ولكن غير كاف لأنه يبقى دون المعدلات العالمية التي تتراوح ما بين 2 إلى 4.4 طبيب لكل 1000 نسمة وهو ما يعبر عن ضعف الرعاية الصحية في البلد بصفة عامة.

- **المؤشرات البيئية للتنمية المستديمة في الجزائر:**

الجدول رقم3: المؤشرات البيئية للتنمية المستديمة في الجزائر.

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018م
الأراضي الزراعية	17.40	17.40	17.40	17.40	17.40	17.40	17.40	17.40	17.40
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	114180	120790	134930	139020	147740	156270	154910	158340	165540
مساحة الغابات	19180	19256	19332	19408	19484	19560	19430	19300	19300
المناطق المحمية	/	/	/	/	/	/	7.5	7.5	7.5
نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة	11 مليار متر مربع	11	11	11	11	11	11	11	11

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لتقارير البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

تحليل المعطيات الوارد في الجدول السابق:

عموما سجلت الجزائر نتائج سلبية على المستوى البيئي فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة بقيت ثابتة على الأقل وفق تقارير البنك الدولي ومساحة المناطق المحمية كذلك لم تزد ونصيب الفرد من الموارد المائية العذبة بقيت هي الأخرى ثابة، وحتى المساحات الغابية لم تزد بشكل ملحوظ طوال فترة الدراسة وهذا أمر سلبي لأن الجزائر لم تتقدم خطوة للأمام في اتجاه التنمية المستديمة وفقد البعد البيئي طوال سنوات الدراسة، والمؤشر الوحيد الذي تزايد بشكل كبير خلال هذه السنوات هو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

3. الخاتمة:

في الأخير إن التنمية المستديمة في الجزائر خلال فترة الدراسةغلب فيهاالعمل التشريعي العمل على أرض الواقع، أو بعبارة أخرى هي فقاعة دبلوماسية أكثر من كونها شبكة تشغيلية حقيقية في جميع أنحاء البلاد ونحن إذ نقول هذا لا ننفي النتائج المحققة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من معدلات نمو جيدة وتراجع كبير في المديونية الخارجية و عدد هائل من السكنات المنجزة والموزعة وشبكة الطرق والبني التحتية المشيدة...الخ، ولكن كل ذلك كان من ريع البترول وكان بالإمكان تحقيق نتائج أحسن بالاعتماد على أموال البترول وإن التبعية للمحلوقات طوال هذه العقود أمر غير مقبول وكان لا بد من تنويع الاقتصاد.

وإن الحديث عن التنمية لأزيد من ستين سنة أمر يوحي بأن التنمية المنشودة هذه لا تتحقق إلا من خلال العمل لقرون متواصلة والأمر ليس كذلك لأن بلوغها يكون خلال سنوات معدودة وأمثلة الدول الناجحة في ذلك لاتحصى شريطة العمل الجاد والرؤية الاستشرافية الواضحة والإرادة السياسية القوية والإلتفاف الشعبي حول أفكار ما لمستقبل أفضل، بهذه الطريقة فقط سنحقق التنمية المنشودة والتنمية المستديمة بجميع أبعادها.

❖ **النتائج المتوصل إليها:**

- إن الاستشراف آلية مهمة في يد صناع القرار لقدرت الاستشراف على وضع خطط استباقية مبنية على رؤية عليمة واضحة للمستقبل وبالتالي فإن الاعتماد عليه يمكن صناع القرار من المفاضلة بين أفضل البدائل في سبيل خدمة الوطن وتجنب أسوأ الاحتمالات لقدرة الاستشراف على التنبيه والتحذير من مختلف المخاطر؛
- إن تحقيق التنمية المستديمة بأبعادها الثلاث لا يكون إلا من خلال الاعتماد على الاستشراف والذي يجعل من القرارات السياسية قرارات رشيدة ترتكز على رؤية استشرافية تحقق معدلات نمو مرتفعة وتضمن حياة كريمة للأفراد مع الحفاظ على البيئية والاستغلال الأمثل للموار دون المساسبموارد الأجيال القادمة؛
- يمكن القول أنه ليس هناك عمل استشرافي علمي جاد و مستمر في الجزائر وهو ما يفسر عدم تحقيقها للتنمية المستديمة المنشودة عمليا؛
- إن الإطار التشريعي والتنظيمي للتنمية المستديمة في الجزائر ممتاز وإن الجزائر من الدول السباقةللتوقيع على مختلف المعاهدات الدولية الرامية لحماية البيئية مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالتوازي مع الجانب البيئي؛
- بينت الدراسة تحسن في بعض مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر خصوصا الاقتصادية منها للاستفادة من الطفرة النفطية المسجل في السنوات الأولى للدراسة، مع تسجيل الكثير من المؤشرات السلبية خصوصا الاجتماعية منها والبيئية، ويعود ذلك لغياب الرؤية الاستشرافية الواضحة؛

- إن بقاء الجزائر ضمن الدول النامية إن لم نقل المتخلفة عن الركب لأزيد من ستين سنة مرده العشوائية في التسيير والرؤية غيرالواضحة وإن عدم تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر أضف إلى ذلك المشاكل التي تعاني منها شتى القطاعات في البلد كان يمكن تلافيها لو تم الإبقاء على وزارة التخطيط والاستشراف والعمل بجدية بمختلف توصياتها وبشكل مستمر ولكانت الجزئر اليوم أيضا ضمن الدول المتقدمة، لكن نظرة المسؤول القاصرة والقصيرة لمختلف القضايا والعمل على علاج المشاكل حال وقوعها وعدم الاستباق وأخذ المبادرة والشعبوية في التسيير أبقى الجزائر متخلفة عن ركب الدول المتقدمة.

- **التوصيات:**

نوصي بضرورة الاعتناء البالغ بالاستشراف كسبيل وحيد لتحقيق التنمية والتنمية المستديمة في الجزائر واللحاق بركب الدول المتقدمة، وهذا لا يكون إلا من خلال إعادة الاعتبار لوزارة الاستشراف واعتبارها وزارة أساسية سيادية في تشكيل الحكومات، وذلك من خلال إرساء دعائم قوية لهذه الوزارة وتعيين أفضل الخبراء على رأسها وتكريس الشفافية في عملها والعمل بتوصياتها وتوجيهاتها.

4. قائمة المراجع:

1- ابن منظور لسان العرب، دار صادر، بيروت ، ط3 ،1993م، ج9 .

2- ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستديمة إطار فكري دراسة في الفلسفة، المنار، المجلد12، العدد1، 2006م.

3- فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقي التنمية المستدامة، يومي 20-21 ماي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2013م.

4- تقريراللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م.

5- مهدي صالح دواي و آخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر و الإبداع، مجلة ديالي، العدد 67.

6- تقريرجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الأولى، نيروبي، 23-27 جوان 2014م، البند 8 من جدول الأعمال.

7- لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية لعام 2030م، إطار المؤشرات العلمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، القرار261/68.

8- أحمد ذوقان الهنداوي وآخرون، استشراف المستقبل وصناعته، دار قنديل، دبي، 2017م.

9- سليمان الكعبي، موسوعة استشراف المستقبل، قنديل للطباعة والنشر، دبي، 2018م.

10- محمد نصحي، الدراسات المستقبلية نشأتها مفهومها وأهميتها، https://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269417.

11- عويسي أمين، اساسيات مناهج الاستشراف، مطبوعة جامعية، جامعة فرحت عباس 1، سنة 2018م.

11- زعرورنعينة، الاستشراف كآلية لترشيد صنع السياسات العامة في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد8، العدد2.

12- التحديات المتعلقة بالتنمية المستديمة، الندوة الجهوية لجامعات الوسط

13- https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/web/developpement-durable-en-algerie.html